

تانيا هاشم \*

## «لماذا تفشل الأمم؟»

الكتاب : *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty*

الكاتبان : دارون آسيموغلو وجيمس روبنسون

الناشر : Profile Book Ltd

مكان النشر : لندن

تاريخ النشر : آذار/ مارس ٢٠١٢

عدد الصفحات : ٥٢٩



### مقدّمة



لماذا تفشل الأمم؟ كتاب ذو صياغة رائعة وواضحة وموجزة، ويغلب عليه صدق يبرهن للقارئ أن آسيموغلو (D. Acemoglu) وروبينسون (J. Robinson) على دراية بالحقائق الواقعية في عالمنا ويركزان عليها. ويأتي الكتاب نتيجة أبحاث وأعمال ميدانية استمرت سنوات عدة . ولا يتردد المؤلفان في تقديم أمثلة تاريخية تحييب بطريقة مفيدة ومسليّة عن السؤال الغريزي للقراء: «أين الدليل؟»<sup>(١)</sup>.

يتمتع آسيموغلو، أستاذ الاقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وروبينسون، الأستاذ

\* باحثة فلسطينية.

١ تتضمن الأوراق التي تشكّل مقدمات هذا المجلد الضخم نوعاً ما: «عكس الحظ: الجغرافيا والمؤسسات في التوزيع الحديث للدخل العالمي» و«الأصول الاستعمارية للتنمية المقارنة».

في كلية الإدارة الحكومية في جامعة هارفرد، بتأثير كبير، كل في اختصاصه. وهما يشكّلان معاً تمثيلاً رائعاً للنقاش الذي يثيره كتابهما بخصوص التداخل والعلاقة الحاسمة بين الاقتصاد والسياسة. ويؤكدان أن من يريد فهم اقتصاد دولة ما عليه ببساطة أن يبدأ بسياساتها. وغرضهما في كل ما سبق هو الوصول إلى جذور مشكلة عدم المساواة في العالم. تتمثّل الفرضية الأساسية للكتاب في أن وجود المؤسسات هو الذي يفسر الفارق بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة، وأن هذه المؤسسات تختلف تبعاً للحوادث التاريخية. ويصنّف المؤلفان المؤسسات في فئتين هما المؤسسات الاقتصادية الشاملة (inclusive) والمؤسسات الاقتصادية الاستخراجية (extractive). فالفئة الأولى «تتيح وتشجع اشتراك السواد الأعظم من الناس في نشاط اقتصادي يستثمر مواهبهم ومهاراتهم أفضل

الحالات العيانية لبلدان في أفريقيا وأميركا الجنوبية فشلت في مرحلة ما بعد الاستقلال.

علاوة على ذلك، يتردد مصطلح «التدمير الخلاق» كثيراً في هذا الكتاب. وهو مصطلح استخدمه الخبير الاقتصادي الشهير جوزيف شومبيتر في وصف استبدال القديم بالجديد<sup>(٧)</sup>. وعلى الرغم من أن هذا المصطلح اقتصادي، يرى المؤلفان أن السياسة تقع في صميمه؛ فغالباً ما تحجب النخب الحاكمة التدمير الخلاق عمداً. والأمثلة التي يقدمها الكتاب عن حكام يخشونه تتراوح من رفض الملكة إليزابيث الأولى دعم مكننة الإنتاج السلعي لخوفها من أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي، مروراً بما قام به الحكام الروس والهنگاريون النمساويون في القرن السابع عشر من عرقلة متعمدة لمحاولات إدخال استثمارات وتقنيات جديدة في البنى التحتية، كخطوط السكك الحديدية<sup>(٨)</sup>، وانتهاءً بمعارضة السلطان العثماني للصحافة والطباعة، وهو ما أدى إلى ضعف التعليم وضعف النجاح الاقتصادي<sup>(٩)</sup>.

ويسلط الكتاب الضوء أيضاً على مصطلحين آخرين هما الحلقة الإيجابية والحلقة المفرغة. والحلقة الإيجابية هي عملية ردات فعل إيجابية تحافظ على المؤسسات حتى عند انتقادها<sup>(١٠)</sup>، وغالباً ما تنتج هذه الحلقة من التعددية وسيادة القانون. وهي تعتمد على فرضية تقول إن المؤسسات السياسية الشاملة عادة ما تدعم المؤسسات الاقتصادية الشاملة. أمّا الحلقة المفرغة، فهي آلية تؤبد المؤسسات الاستخراجية «وتخلق قوى مؤثرة تعزز ثباتها»<sup>(١١)</sup>. وهي تعمل من خلال إطلاق مسار من ردات الفعل السلبية: مؤسسات اقتصادية استخراجية تشكلها مؤسسات سياسية استخراجية لتصبح في ما بعد أساس استمرار هذه الأخيرة. ومن الأمثلة المقدمة نذكر الولايات الأميركية الجنوبية: فعلى الرغم من إلغاء الرق نتيجة الحرب الأهلية،

استثمار، ويسمح للأفراد بانتقاء الخيارات التي يريدون<sup>(١٢)</sup>. ويجب أن تشجع هذه المؤسسات روح المبادرة، وتضمن حقوق الملكية الخاصة، وتكفل وجود نظام قانوني نزيه، وتمهد الطريق أمام التقدم في التكنولوجيا والتعليم، وتقدم خدمات عامة توفر للناس فرصاً متكافئة للتبادل والتعاقد، وتخلق أسواقاً اقتصادية شاملة<sup>(١٣)</sup><sup>(١٤)</sup>.

أمّا الفئة الثانية، «فتهدف إلى استخراج الدخل والثروة (عبر باقة متنوعة من الوسائل، بدءاً من أنظمة الضرائب الاستعمارية وانتهاءً بالحد من الحريات الأساسية) من فئة في المجتمع لفائدة فئة أخرى»<sup>(١٥)</sup>. وهي لا تتمتع بخصائص المؤسسات الشاملة المذكورة أعلاه (بل لها في الواقع خصائص معاكسة)، وبالتالي لا تقدم حوافز للتعليم ولا تحث الحكومة على الاستثمار في البشر.

ويعتقد المؤلفان بوجود سلسلة من المنعطفات الحاسمة في مسار التاريخ، وهي حوادث كبرى تعطل التوازن الاقتصادي أو السياسي القائم في مجتمع معين<sup>(١٦)</sup>، ويمكن أن تغير البلاد نحو الأفضل أو الأسوأ. وعلى الرغم من أن جوانب كثيرة مرهونة بالمصادفات التاريخية، فإن المؤسسات القائمة هي التي تحدد مجرى الحوادث. ويقدم لنا المؤلفان أسباباً تفسر فشل النظريات السابقة في شرح عدم المساواة في العالم، ليمضيا بنا بعد ذلك في رحلة مكوكية عبر تاريخ العالم، منتقنين أمثلة كثيرة عن صعود الدول والمجتمعات والثورات وسقوطها، ومفسرين ذلك كله من زاوية النجاح أو الفشل المؤسسي. وهما يزودان القارئ بلمحة عن مؤسسات الإمبراطورية الرومانية، والفتوحات الإسبانية، والعديد من

2 Daron Acemoglu and James Robinson, *Why Nations Fail: The Origins of Power Prosperity and Poverty* (London: Profile Books Ltd., 2012), p. 75.

٣ تُعرّف الأسواق الشاملة في هذه الحالة بأنها أسواق تمنح الأفراد حرية الاختيار والسعي وراء مهن تناسب مهاراتهم وتقدم لهم فرصاً متكافئة لفعل ذلك بنجاح (٧٦).

٤ المصدر نفسه، ص ٧٥.

٥ المصدر نفسه، ص ٧٦.

٦ المصدر نفسه، ص ١٠١.

٧ المصدر نفسه، ص ٨٤.

٨ المصدر نفسه، ص ١٨٣.

٩ المصدر نفسه، ص ٢١٥.

١٠ المصدر نفسه، ص ٣٠٨.

١١ المصدر نفسه، ص ٣٦٥.

على المقاربات الجغرافية والثقافية، وأيضًا على نظرية الجهل، ويعتبرانها جميعًا تمثل أجوبة غير شافية على قضية عدم المساواة في العالم. ونظرًا إلى أن الكتاب يقدم فرضية بديلة بشأن سبب نجاح الدول أو فشلها، فإن القبول التام بفرضية آسيموغلو وروبسون يلغي الفرضيات المذكورة بطبيعة الحال.

يقول نايل دياموند<sup>(١٥)</sup> وجيفري ساكس<sup>(١٦)</sup>، المؤيدان الرئيسان لنظرية الجغرافيا، إن الفوارق الجغرافية هي سبب عدم المساواة بين الأمم. وهما يفترضان أن لعناصر الجغرافيا، أي الطقس والأمراض والإنتاجية الزراعية، دورًا سبقيًا في تحديد نجاح الأمة أو فشلها. لكن آسيموغلو وروبسون يفندان هذه الحججة عبر الإصرار على عدم وجود علاقة سببية مستمرة تاريخيًا بين الطقس أو الجغرافيا وبين النجاح الاقتصادي<sup>(١٧)</sup>، وهما يبرهنان في الحقيقة أن الواقع معكوس؛ ففي الماضي، كانت حضارات المناطق الاستوائية، مثل شبه القارة الهندية وحضارة أنغكور في كمبوديا، أكثر ازدهارًا من حضارات أميركا الشمالية وأوروبا.

أمّا نظرية الثقافة التي يؤيدها ديفيد لانديز في كتابه *The Wealth and Poverty of Nations* (ثروة الأمم وفقرها)، فتعزو عدم المساواة العالمي إلى فوارق في الثقافة. ويقر آسيموغلو وروبسون بأن المعايير الاجتماعية مهمة ويمكن أن تدعم الفوارق المؤسسية، لكنهما يستبعدان الثقافة كعامل مهم. وهما يستخفان بنظرية ماكس فيبر في الأخلاق البروتستانتية ليصرحا بأنه على الرغم من دور الدين، فإن الفوارق المؤسسية بين البلدان أهم كثيرًا في موضوع الازدهار<sup>(١٨)</sup>. وفي النهاية، تبقى نظرية الثقافة عاجزة عن تفسير أمور كثيرة.

أخيرًا، تقول نظرية الجهل إن الحكام ببساطة لا يعرفون كيف ينقلون دولهم من الفقر إلى الغنى، أي إن الدول فقيرة لأن صنّاع السياسات يتبعون نصائح خاطئة، أو يجهلون كيف يتغلبون على إخفاقات

وعوضًا عن الانتقال إلى مؤسسات أكثر شمولية، شاهدنا ظهور قوانين جيم كرو<sup>(١٩)</sup> و(١٣).

وكأمثلة أخرى، نذكر أيضًا سيراليون وغواتيمالا. وأحد العناصر الأساسية في هذه الحلقة المفرغة هو «القانون الحديدي لحكم الأقلية» لروبرت ميشلز الذي ينص على أن «حكم الأقلية يعيد إنتاج نفسه حتى لو جاءت إلى السلطة مجموعة مختلفة تمامًا»<sup>(١٤)</sup>.

## ملخص للنقاشات والنتائج الرئيسية للكتاب

يبدأ الكتاب بقصة مدينتين (نوغاليس في أريزونا بالولايات المتحدة ونوغاليس في سونورا بالمكسيك). نوغاليس الأمريكية أكثر ازدهارًا بكثير من جارتها المكسيكية التي يفصلها عنها مجرد سور. ويهدف هذا المثال إلى توضيح كيف أنه مع ثبات جميع العوامل الأخرى، فإن اختلاف المؤسسات بين المدينتين الجارتين هو ما يجعلها عالمين مختلفين تمامًا. ثم يُستخدم المثال لإطلاع القارئ على مناقشة مفصلة عن تاريخ الاستعمار الأوروبي للأميركتين. ويقارن المؤلفان بين المؤسسات الاستخراجية الإسبانية، مثل نظامي إنكوميندا وميتا، والمؤسسات الأكثر شمولًا بكثير والتي أنشأها البريطانيون في أميركا الشمالية (مع الإشارة إلى نظام «هيدرايت» الذي منح كل دَكر في المستعمرات أرضًا، وحرية، وصوتًا في الحكومة). وبالانتقال سريعًا بضعة عقود لاحقة، نرى أن العولمة (وهي منعطف حاسم هنا) هي التي تسببت في مزيد من التباعد بين السياسة والاقتصاد ولاحقًا في مستويات المعيشة بين الولايات المتحدة والمكسيك.

يناقش المؤلفان في الفصل الثاني ما اعتبروه «النظريات غير الصحيحة»، حيث يركزان بشيء من التفصيل

١٢ تشير هذه القوانين إلى «سلسلة كاملة من تشريعات الفصل العنصري التي صدرت في الولايات الجنوبية بعد سنة ١٨٦٥» مستهدفة الأمريكيين من أصل أفريقي. وقد تميزت بممارسة القمع ضدهم وإقصائهم من السلطة، وبالعمل الزراعي في مزارع ضخمة متدنية الأجور، وبطريقة عاملة آمية (٣٥٣).

١٣ آسيموغلو وروبسون، ص ٣٤٥.

١٤ المصدر نفسه، ص ٣٦٠.

١٥ يناقش هذه الفرضية في كتابه «بنادق، وجراثيم، وفولاذ».

١٦ يناقش فرضية الجغرافيا في كتابه «نهاية الفقر».

١٧ آسيموغلو وروبسون، ص ٥٠.

١٨ المصدر نفسه، ص ٦١.

شكل المؤسسات السياسية والاقتصادية<sup>(٢٣)</sup>. وكان للمؤسسات الاقتصادية الاستخراجية العثمانية (مثل نظام الضرائب الزراعية الذي جعل الضرائب مرتفعة جداً) أثر مباشر في وتيرة ازدهار الشرق الأوسط في ظل الاستعمار الأوروبي ولاحقاً الدول العربية في مرحلة ما بعد الاستعمار<sup>(٢٤)</sup>.

ويركز المؤلفان في نقاشهما بشأن الشرق الأوسط على حالة مصر؛ فهما يشيران إلى أنه على الرغم من انفتاح الأسواق بعد حكم عبد الناصر، بقيت هذه الأخيرة استخراجية للغاية وتخضع لرقابة صارمة من قبل الدولة وأصحاب النفوذ من رجال الأعمال. لقد ألف هذا الكتاب مباشرة بعد ثورة ٢٠١١، ويحاول المؤلفان استشراف مستقبل مصر: فيحسب القانون الحديدي للحكم الأوليغاركي «لا تضمن الإطاحة بنظام مبارك الاستخراجي بواسطة احتجاج شعبي أن تتحول مصر إلى طريق المؤسسات الشاملة»<sup>(٢٥)</sup>.

ومن جهة أخرى، أظهرت الثورة وعياً بضرورة التخلص من المؤسسات الاستخراجية واستبدالها بأخرى شاملة، حيث تتمتع مصر بمجتمع مدني نابض بالحياة يضم آلاف المنظمات غير الحكومية<sup>(٢٦)</sup>.

علاوة على ذلك، لا يكتفي المؤلفان بدحض فكرة ينادي بها البعض في الغرب مفادها أن الصين تمثل «مساراً بديلاً للنمو المستدام»<sup>(٢٧)</sup>، بل يتوقعان ركودها أيضاً. وعلى الرغم من أن التنبؤات في الصفحات الأولى من الكتاب بخصوص مستقبل الصين تبدو جريئة نوعاً ما، فإن النظر في فكر المؤلفين في تركيزهما على النمو في ظل المؤسسات الاستخراجية في الفصل الخامس يلقي بعض الضوء على سبب اعتبار تنبؤهما أكثر من معقول.

ويؤكد المؤلفان بجرأة أن المؤسسات الاستخراجية

الأسواق في اقتصاداتهم<sup>(١٩)</sup>. ويرفض المؤلفان هذه الحججة ويقولان بوضوح إنه لو كان الجهل هو المشكلة لتعلم الحكام بسرعة السياسات المفيدة اقتصادياً واجتماعياً ولتبتوها عوضاً عن التوجه نحو إثراء أنفسهم والتمسك بالسلطة.

بعد ذلك، يأخذنا المؤلفان في رحلة شاملة عبر تاريخ أوروبا، مع تركيز خاص على بريطانيا وفرنسا اللتين تبدوان بؤرتي التغيير السياسي الذي نشر موجة المؤسسات الشاملة في باقي أرجاء أوروبا. وقد شكّل الموت الأسود منعطفاً حاسماً في أوروبا، إذ أحدث تباعدًا بين غرب القارة وشرقها جزاء فوارق بسيطة في المؤسسات. وعندما بدأت الثورة الصناعية (وهي منعطف حاسم آخر)، فضّلت المؤسسات القائمة في بريطانيا روح الريادة والتدمير الخلاق، وكانت تستند إلى أرضية راسخة من حقوق الملكية وبالتالي نمت بريطانيا بسرعة كبيرة<sup>(٢٠)</sup>.

علاوة على ذلك، يعيدنا الفصل الثالث عشر إلى السؤال الجوهرية: «لماذا تفشل الأمم؟». والسبب الأكثر شيوعاً، بحسب آسيموغلو وروبينسون، هو أن «مؤسساتها (الاقتصادية والسياسية) استخراجية»<sup>(٢١)</sup>، حيث تفشل هذه المؤسسات في خلق حوافز تشجع الناس على الادخار أو الاستثمار أو التبرع، وبالتالي تفشل أممها<sup>(٢٢)</sup>. وعلى الرغم من أن الدول الأوروبية كانت أول من انتقل إلى المؤسسات الشاملة، فإن الاستعمار الأوروبي، وبالسخرية الأقدار، هو الذي منع هذه المؤسسات من الظهور في عدة أجزاء من أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، أو شجع المؤسسات الاستخراجية فيها. وتوضح حالة الكونغو كيف تعززت المؤسسات الاقتصادية الاستخراجية القائمة كالرق بمجيء الحكم الاستعماري في المنطقة، حيث لا يزال كثير منها قائماً حتى يومنا هذا، وهو ما جعل الكونغو إحدى أفقر الدول الأفريقية (إن لم تكن الأفقر). وفي الشرق الأوسط، كان الحكم الاستعماري العثماني هو الذي

٢٣ المصدر نفسه، ص ١٢٠.

٢٤ المصدر نفسه، ص ٥٦.

٢٥ المصدر نفسه، ص ٤٣٦.

٢٦ من المنظمات الحكومية نذكر «عشانك يا بلدي» (من أجل تنمية مستدامة)، و«نهضة المحروسة» (من أجل تنمية اقتصادية)، و«فاتحة خير» (تعمل لردم الهوة الاجتماعية الاقتصادية، كما تعمل كمئبر للشباب والنساء).

٢٧ آسيموغلو وروبينسون، ص ٤٤٢.

١٩ المصدر نفسه، ص ٦٤.

٢٠ المصدر نفسه، ص ١٩٧.

٢١ المصدر نفسه، ص ٣٦٩.

٢٢ المصدر نفسه، ص ٣٧٢.

والسياسية<sup>(٣١)</sup>. وبينما يصير آسيموغلو وروبسون على أن القادة يدركون حالة المؤسسات الاستخراجية ويستفيدون منها على الرغم من أنها تضر بدولتهم، يرى بانيرجي ودوفلو أن العديد من إخفاقات الدول الفقيرة «لا تعود إلى مؤامرة كبرى من جانب النخب للمحافظة على سيطرتها على الاقتصاد بقدر ما تعود إلى عيوب يمكن تجنبها في التصميم التفصيلي للسياسات، إضافة إلى العناصر الثلاثة الدائمة الوجود: الجهل والأيدولوجيا والجمود»<sup>(٣٢)</sup>.

أخيراً، يقدم لنا آسيموغلو وروبسون مبادئ توجيهية يرجح أن تنمو المجتمعات من خلالها اقتصادياً خلال العقود القليلة القادمة؛ فهما يستبعدان أن تتغير دول فاشلة مثل إثيوبيا وأفغانستان في المستقبل القريب. أما البلدان التي تتصف بدرجة من المركزية، فيتوقع أن تنمو حتى في ظل مؤسسات استخراجية، في حين ستنفذ طاقة دول كالصين<sup>(٣٣)</sup>.

## نقد وتقييم

لقد أخطأ النقاد الذين يحكمون على نظرية المؤلفين بالقول إنها لا تترك مجالاً على الإطلاق لأي عوامل سببية خارج المؤسسات، لأن المؤلفين يتجاهلان هذه الأمور باعتبارها تفاصيل صغيرة، وهما يقولان إن كتابهما يسعى عوضاً عن ذلك إلى تقديم إطار واسع وشامل قد لا يحيط بكل حالة بمفردها أو يفسرها، لكنه يلائم القالب العام في معظم الحالات. وتركيزهما على ما يعتبرانه أهم عنصر في لغز عدم المساواة العالمي، أي المؤسسات، يمكنهما من رسم معالم التغيرات والصفات الدينامية لهذه المؤسسات السياسية والاقتصادية.

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين وبعض الدراسات الميدانية يشيران إلى أن للجغرافيا والثقافة والجهل دوراً في نجاح الأمم أو في فشلها. وعلى الرغم من أنها قد لا تفسر كل شيء، فإن السر يكمن في فهم أنها ليست بالضرورة وجهات نظر بديلة بل

لا تولد نموًا مستدامًا أو تقدمًا تكنولوجيًا لسببين: أولهما غياب الحوافز الاقتصادية، وثانيهما مقاومة النخب في المجتمع<sup>(٣٤)</sup>. ولكن هذا لا يعني أنه لا يمكن أن يحدث نمو في ظل المؤسسات الاستخراجية، بل يعني أن النمو المتحقق سيفقد طاقته في نهاية المطاف بسبب اعتماده على التكنولوجيا القائمة. ويرى المؤلفان أن الصين شهدت نموًا لأن لديها الكثير بحاجة إلى تطوير، لكن المؤسسات الاستخراجية التي تتسم بانعدام أمان حقوق الملكية والقيود الصارمة على حركة اليد العاملة والرقابة على وسائل الإعلام ستمنعها من النمو إلى الأبد<sup>(٣٥)</sup>.

ويعرض الفصل الأخير من الكتاب وجهة نظر المؤلفين بشأن المساعدات الخارجية وأفضل سبل معالجة مشاكل الفقر وعدم المساواة. ويبدو أنهما ينضمّان إلى معسكر ويليام إيستري الذي يُظهر تشكيكاً كبيراً في المساعدات الخارجية عبر توجيه نقد شديد لمفهوم «هندسة الازدهار». وهما يعتقدان أن تقديم معونة ومساعدات خارجية إلى البلدان المتخلفة لا يعالج جذور مشكلاتها، ألا وهي المؤسسات الاستخراجية. وهما يقولان إن لهندسة الازدهار منهجيتين ضعيفتين بطبيعتها. فهي أولاً بتركيزها على التحسينات الاقتصادية فقط تتجاهل الجانب السياسي من المشكلة. وثانياً، يُعتبر التركيز على إصلاح الإخفاقات الصغيرة في السوق معيباً لأن هذه الإخفاقات مجرد أعراض للمؤسسات الاستخراجية<sup>(٣٦)</sup>.

ويتعارض هذا النقد الأخير مع بعض مقترحات التنمية الرئيسة التي ذكرها الخياران الاقتصاديان أهبيجيت بانيرجي وإستر دوفلو في كتابها *Poor Economics*؛ ففيها يقول آسيموغلو وروبسون إن المهم هو المؤسسات السياسية والاقتصادية الكبيرة، يركز بانيرجي ودوفلو على تغيير المؤسسات الصغيرة لإحداث الفارق، والدعوة إلى تحسين الحوكمة والسياسة من دون تغيير الهياكل الاجتماعية

31 Esther Duflo and Abhijit V. Banerjee, *Poor Economics* (New York: Public Affairs, 2011), p 271.

٣٢ المصدر نفسه، ص ٢٧٠-٢٧١.

٣٣ المصدر نفسه، ص ٤٣٦.

٢٨ المصدر نفسه، ص ١٢٨.

٢٩ المصدر نفسه، ص ٤٣٩.

٣٠ المصدر نفسه، ص ٤٥٠.

تساؤل القارئ بخصوص ماذا يحدث عندما تصبح طبيعة عناصر المؤسسات الشاملة استخراجية؟ فمناقشته للمؤسسات لا تفعل سوى التركيز الشديد على الانقسام الشامل في مقابل الاستخراجي، لكن ماذا بشأن ما بينهما؟ وأين هو الخط الفاصل؟ وهنا يسأل المتشككون/الساخرون منا: كم هو عدد الأشخاص اللازمين للاستفادة من الاستخراج قبل أن تُعتبر المؤسسات الاستخراجية شاملة؟

يستحث استخدام كلمة «شاملة» مشاعر دافئة بعالم مثالي، لكنه قد يضل القارئ، فلا يتأمل في المعنى الحقيقي للشمولية في هذه الحالة. ومن خلال وصف المؤسسات الشاملة بأنها القطب المعاكس للمؤسسات الاستخراجية، يميل القارئ إلى استنتاج أن أي سياسة في ظل هذه المؤسسات المثالية لا يمكن أن تكون استخراجية. ومع ذلك، فإن لدى كثير من عناصر المؤسسات الشاملة متسعاً لنزعات استخراجية؛ فالنظام القانوني النزيه مثلاً سمة من سمات المؤسسة الشاملة، لكن تحقيقه على أكمل وجه أمر شبه مستحيل. فحتى في الولايات المتحدة يوجد مجال واضح للتحيز، حيث يقوم الرئيس باختيار رئيس المحكمة العليا. وغالباً ما يوجد لدى واضعي القوانين تحيز كامن أو فطري. والملكية الخاصة الآمنة أيضاً تمثل مكوناً آخر من مكونات المؤسسات الشاملة، لكن هذا يترك مجالاً لإقصاء قسم كبير من السكان. كما أن للتكنولوجيا جانباً سلبياً هي الأخرى، لأن تطبيق أحدث التقنيات باستمرار يعني المخاطرة بجعل العمال عديمي الفائدة.

## خاتمة

يُظهر كتاب لماذا تفشل الأمم؟ تفاوتاً أحياناً، فيما يعزز الدعوة المزعجة إلى التنبه للخطر في أحيان أخرى. بيد أنه في المجمل يستحوذ على الاهتمام، إذ هو غني جداً بالمعلومات، مع تغطية تاريخية وجغرافية وثقافية واسعة للغاية. كما أن مجموعة الحالات العيانية المأخوذة من فترات تاريخية مختلفة تخدم تدعيم حجة المؤلفين بأن مصدر نجاح الأمم أو فشلها يكمن في مؤسساتها، وأن الفوارق التاريخية الصغيرة بينها ذات أهمية كبيرة.

إضافية. ويمكن اعتبار فرضية أن المؤسسات هي التفسير الوحيد للاختلافات بين بلدان يبعد بعضها عن بعض آلاف الكيلومترات على أنها تعميم؛ فلو نظرنا إلى أنفسنا كأفراد، سنجد أن سؤال «لماذا أصبح نحن كأفراد أغنياء أو فقراء؟» ينطوي على العديد من العوامل. فكيف يمكننا إذن اختزال أسباب نجاح أمة بأكملها إلى عامل واحد هو المؤسسات؟

إضافة إلى ما سبق، كان من شأن توسيع النقاش الدائر حول مقاييس أخرى لنجاح البلدان أن يعزز التحليل الذي يقدمه الكتاب؛ إذ يمكن أن يجرم الفرد أو الدولة من أمور عدة في عالم من الفقر متعدد الأبعاد؛ وفي المقابل، يمكن أن يأتي النجاح بأشكال عدة غير الازدهار الاقتصادي، مثل الانخفاض النسبي في معامل جيني، وارتفاع معدلات التعليم والصحة العامة، وحتى وجود مقاييس للسعادة (تُستخدم على نطاق واسع حالياً في بوتان). وبالتالي، على الرغم من أن بعض الدول ازدهرت اقتصادياً وحققت تقدماً واضحاً على طريق بناء مؤسسات سياسية واقتصادية شاملة، فإن اكتشاف نتائج سيئة في مؤشرات النجاح الأخرى يوحي بوجود مؤسسات استخراجية قائمة بالفعل.

وثمة مسألة أخرى تتعلق بعنوان الكتاب لماذا تفشل الأمم؟ الذي يشير تحديداً إلى الأمم، وهي عادة تُعرف بأنها مجموعة أفراد تجمعهم ثقافة وأنساب وتقاليد مشتركة. ولكن بعد قراءة الكتاب، يتبين أن المؤلفين يتحدثان عن الدول لا عن الأمم، وهذا يعني وجود احتكار للسلطة في نطاق معين. كما تُظهر جميع الفصول ارتباطاً في الإطار العام للكتاب؛ فمفهوم مصطلح «الأمة» جديد، وفيها يضرب المؤلفان أمثلة عدة عن مؤسسات الأمم، فإنها يتحدثان عن الحضارات عندما يناقشان الأنكا، وعن الإمبراطوريات عندما يناقشان الرومان، وعن المجتمعات المحلية عندما يناقشان النطوفيين.

علاوة على ذلك، على الرغم من اعتراف المؤلفين بأن «المؤسسات الاستخراجية ليست متساوية جميعاً» وأن طرحها لا يعني أن «هذه المؤسسات غير قادرة على توليد النمو»<sup>(٣٤)</sup>، فإن الكتاب لا يقدم إجابة عن